

التصويت الالكتروني وفرص تطبيقه في الجزائر.

Electronic voting and opportunities for its application in algeria

المستاري محمد أمين *

عبار عمر

مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلالي ليابس،

مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلالي ليابس،

سيدي بلعباس، الجزائر

سيدي بلعباس، الجزائر

elmeastariaminemag@gmail.com

abbar.omar@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2022/09/20 - تاريخ القبول: 2022/12/15 - تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص: لم يسلم مجال الانتخابات من تأثير التكنولوجيا التي أسهمت في ظهور نوع جديد من التصويت يطلق عليه التصويت الإلكتروني، والذي اعتمدت عليه الكثير من دول العالم لما يتميز به من دقة ونزاهة وشفافية وحياد مقارنة بنظام التصويت التقليدي، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول البحث عن تحديد مفهوم التصويت الإلكتروني وتقييمه وتحديد أنظمتهم المختلفة والبحث في فرص تجسيده في الجزائر من خلال تحديد آليات التجسيد على أرض الواقع وتحديد دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في ذلك.

الكلمات المفتاحية: التصويت الإلكتروني، التصويت التقليدي، العملية الانتخابية، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

Abstract: Technology nowadays has controlled all fields, even elections couldn't escape its impact, Which contributed to the creation of a new type of voting called electronic voting, many countries in the world have adopted this new form because of its integrity, transparency and impartiality compared to the traditional voting system. We will study hereby, the definition of this new concept of voting, its assessments, the identification of its various structures, and explore the opportunities for its execution in Algeria, we will specify the mechanisms of its application, and determine the role of the national independent election authorities in this new approach.

Keywords: Electronic voting – traditional voting- the electoral process- independent national electoral authority.

* المؤلف المرسل: المستاري محمد أمين

مقدمة.

الانتخابات نتاج حضاري لجهد إنساني طويل تمخض عن إعادة صياغة النظم السياسية على أسس سليمة، فهي تتيح للشعب حق اختيار ممثليه وفرض رقابته عليهم، وتضمن التداول السلمي على السلطة على أسس نزاهة وشفافة، فالانتخابات النزيهة عنوان الديمقراطية، وأبرز معالم كل عملية انتخابية هو التصويت الذي ظل إلى وقت قريب يأخذ مفهوما تقليديا من حيث وسيلة ممارسته.

إن موجة التغييرات التكنولوجية أثرت في جميع مجالات الحياة المعاصرة، فأصبحت جل دول العالم تسعى إلى تطبيق نظام الحكومة الالكترونية بتحويل الأعمال الإدارية التقليدية إلى أعمال إدارية الكترونية، ولم يسلم المجال السياسي من تأثير التكنولوجيا ما أدى إلى بروز آليات جديدة لممارسة الديمقراطية فيما أطلق عليه بالديمقراطية الالكترونية أو الرقمية وتعني استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال لربط السياسيين والمواطنين بوسائل المعلومات.

هذا التغيير الذي أحدثته التكنولوجيا أثر بدوره في طريقة أو وسيلة التصويت في الانتخابات، بحيث ظهر مفهوم جديد للتصويت أطلق عليه التصويت الالكتروني، فهو وجه من أوجه التحول نحو الإدارة الالكترونية وأحد وسائل ممارسة الديمقراطية الالكترونية.

الواقع أن الكثير من دول العالم اعتمدت نظام التصويت الالكتروني منها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، سويسرا، الهند، مصر، بأنظمة مختلفة، فأصبح التصويت الالكتروني بديلا استراتيجيا عن التصويت التقليدي لما يتمتع به التصويت الالكتروني من دقة عالية ونزاهة وشفافية وحياد، على خلاف التصويت التقليدي الذي كثر التشكيك في نزاهته ودقة وصحة إجراءاته وتضاؤل شفافية إظهار نتائجه.

ولم تظهر الحاجة إلى التصويت الالكتروني كبديل عن التصويت التقليدي بالقدر الكافي إلا بعد انتشار فيروس كورونا **covid-19** بحيث تم تأجيل الانتخابات في عدة بلدان، فأجلت الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية في إيران، وأجلت الانتخابات الرئاسية في بوليفيا إلى أجل غير مسمى، وأعلنت روسيا عن تأجيل التصويت على التعديلات الدستورية.

والجزائر خطت خطوة عملاقة في مجال الانتخابات باستحداث هيئة مستقلة لتنظيم والإشراف على الانتخابات أطلق عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد سطوة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية على تنظيم الانتخابات منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2019 تاريخ استحداث هذه السلطة، وما يميز هذه السلطة أنها دائمة لا تنتهي مهامها بإعلان النتائج المؤقتة وإنما تسعى دائما إلى تطوير مهارتها

من أجل تنظيم مختلف الانتخابات، فأصبح على عاتقها تجسيد التصويت الالكتروني على أرض الواقع بعد نجاحها في إدخال المعلوماتية في المراحل السابقة لعملية الاقتراع.

ولأن مفهوم التصويت الالكتروني يتسم بالحدثة لارتباطه بثورة المعلومات وعدم وجود تجربة جزائرية سابقة من أجل تجسيده على أرض الواقع، نتساءل:

ما هو التصويت الالكتروني وما هي نقاط قوته وضعفه وما هي أبرز النظم الالكترونية المستحدثة في عملية التصويت الالكتروني؟

وعلاوة على ذلك يثير التصويت الالكتروني في الجزائر العديد من التساؤلات: فهل يمكن في إطار التشريع الانتخابي الموجود تطبيقه وما هي متطلبات تطبيقه والنموذج الأمثل لتطبيقه؟

المبحث الأول: ماهية التصويت الالكتروني.

يقول الفقيه جون جاك روسو "لدي الكثير من الأفكار حول حق التصويت، لكن أهمها أنه لا يمكن لأحد أن ينتزعه من المواطنين"، فحق الاقتراع حسب هذا الفقيه حق من الحقوق الناجمة عن صفة المواطنة¹، ومصطلح التصويت هو الأكثر استخداما وسهولة، وقد يأخذ اسم الاقتراع أو الانتخاب.

وعرف الفقه التصويت على أنه تلك العملية التي يعبر بها الأفراد الذين لديهم أهلية للانتخابات عن اختياراتهم السياسية²، وعرف جانب آخر من الفقه تحت مصطلح الانتخاب على أنه قيام المواطن البالغ سن الرشد 21 عاما أو 18 عاما في أغلب الدول باختيار المرشح أو المرشحين اللذين يفضلهم عن غيرهم³، أما المشرع الجزائري في المادة الثانية من القانون العضوي رقم 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات⁴ استعمل مصطلح الاقتراع والتصويت فعرف الاقتراع على أنه مصطلح شامل يستعمل لوصف عملية انتخابية أو استفتاءية ولم يعرف التصويت.

تعد عملية التصويت عملية جوهرية في العملية الانتخابية برمتها، ما أدى بالعديد من دول العالم إلى استبدال الوسائل التقليدية في العملية الانتخابية بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وظهر بذلك مفهوم جديد لعملية التصويت الذي انتقل من التصويت التقليدي إلى التصويت الالكتروني، واختلفت معه أشكاله في

¹ عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي (دراسة مقارنة)، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الثانية 2011، ص 29.

² محمد مصباح محمد الناجي، النظام القانوني للانتخابات الالكترونية والتصويت الالكتروني (دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون، الطبعة الأولى، 2018، ص 215.

³ عبد الخالق محمد مصطفى، النظم الانتخابية دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2018، ص 23.

⁴ القانون العضوي رقم 01-21 المؤرخ في 10-03-2021 المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر رقم 17، مؤرخة في 10-03-2021.

مختلف دول العالم، لذا سيتم التطرق إلى مفهوم التصويت الالكتروني في (المطلب الأول)، ثم إلى الأنظمة المختلفة للتصويت الالكتروني في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التصويت الالكتروني.

من أجل الوصول إلى الصورة الكاملة لمفهوم التصويت الالكتروني ينبغي البحث عن تعريفه (الفرع الأول)، ثم مميزاته (الفرع الثاني)، ثم إلى عيوبه (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف التصويت الالكتروني.

سنحاول في هذا الجانب البحث عن التعريف التشريعي للتصويت الالكتروني (أولاً)، ثم التعريف الفقهي له (ثانياً).

أولاً: التعريف التشريعي.

نظراً لأن التصويت الالكتروني يتصف بالحدثة لارتباطه باستعمال وسائط الكترونية حديثة ومتطورة باستمرار، تعاظمت التشريعات المقارنة عن تقديم تعريف له بالرغم من أن بعض التشريعات أقرت في تشريعاتها الانتخابية بإمكانية اللجوء إلى التصويت الالكتروني دون أن تقدم تعريفاً له، ومن التشريعات القليلة التي عرفت التصويت الالكتروني نجد:

1- التشريع الأمريكي.

التشريع الأمريكي من التشريعات التي عرفت التصويت الالكتروني بشكل مفصل من خلال قانون ساعد أمريكا على التصويت **Help America Vote Act HAVA** الصادر سنة 2002، وعرفت المادة 301 منه التصويت الالكتروني على أنه "مزيج من الأدوات الميكانيكية والكهروميكانيكية والالكترونية-بما في ذلك البرمجيات ونظم التشغيل والوثائق المطلوبة للبرامج والتحكم ودعم المعلومات- والتي تستخدم لتعريف بطاقات الاقتراع، والإدلاء بالأصوات وفرزها، وتقديم تقرير أو عرض نتائج الانتخابات عنها، إضافة إلى تقديم مسار تحقق وتدقيق للمعلومات"⁵.

⁵ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 216.

2- التشريع الفرنسي.

تم اللجوء في فرنسا إلى التصويت الالكتروني بموجب تعديل قانون الانتخابات لسنة 1969، وفي سنة 2003 وافقت وزارة الداخلية الفرنسية على اعتماد ثلاث أنواع من الآلات للتصويت⁶، إلا أن المشرع الفرنسي لم يقدّم بتعريف التصويت الالكتروني بل استخدم مصطلح "آلات التصويت" ويقصد بها آلات التصويت الميكانيكية التي كانت موجودة أثناء تعديل قانون الانتخابات 1969، لأنه لم تكن موجودة آنذاك أجهزة الحاسوب أو الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولكن مصطلح آلات التصويت جاء عاماً دون تحديد لوصف الآلات فقد تم استخدام آلات التصويت الالكتروني بمفهومها الحديث دون أي تعديل على قانون الانتخابات⁷.

ثانياً: التعريف الفقهي.

يعرف البعض التصويت الالكتروني على أنه عملية مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلاً من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع ومن ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية بصورتها الالكترونية⁸، وفي نفس الاتجاه عرف التصويت الالكتروني على أنه مباشرة الحق السياسي باختيار المرشحين في الانتخابات وإبداء الرأي في المسائل المعروضة للاستفتاء وغيرها من خلال استخدام وسيلة الكترونية، أو أجهزة أو برمجيات حاسوبية بدلاً من الوسائل والإجراءات التقليدية كالأوراق، ثم تخزين النتائج داخل آلة التصويت الالكتروني⁹ يتضح من خلال هذين التعريفين أنهما يركزان على الوسائل الالكترونية للاقتراع والوسائل الالكترونية لفرزها ويشملان مرحلة التصويت أي الإدلاء بالصوت ومرحلة الفرز، وهو بذلك تعريف ضيق لمصطلح التصويت الالكتروني.

فيما يرى جانب آخر أن مصطلح التصويت الالكتروني يعني اللجوء إلى الوسائل الالكترونية من أجهزة وبرمجيات حاسوبية لإنجاز إجراءات العملية الانتخابية بكافة مراحلها أو في جزء منها والابتعاد عن

⁶ عبد المجيد رمضان ومعمّر بن عقّة، التصويت الالكتروني وفرص تطبيقه في انتخابات دول العالم، منشورات الجامعي الجديد، تلمسان 2020، ص 82.

⁷ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 217.

⁸ جمال محمد حسن، العملية الانتخابية ودور التقنيات الحديثة فيها دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، القاهرة 2021، ص 153-154.

⁹ محمد مصباح محمد الناجي، نفس المرجع ص 218.

الوسائل والإجراءات التقليدية¹⁰، ويتضح من هذا التعريف أن التصويت الإلكتروني يتحقق عند استعمال الوسائل الإلكترونية في كافة مراحل العملية الانتخابية وهو تعريف واسع لمصطلح التصويت الإلكتروني.

الفرع الثاني: مميزات التصويت الإلكتروني.

- **زيادة المشاركة في العملية الانتخابية:** إن الاعتماد على تقنية التصويت الإلكتروني من شأنه أن يسمح باتساع رقعة المشاركين في العمليات الانتخابية نظرا لما توفره هذه التقنية من راحة للناخبين تغنيهم عن تحمل مشقة السفر والانتقال إلى أماكن التصويت والانتظار مدة طويلة في طوابير، هذه التقنية تضمن إلى حد كبير تسهيل التصويت لذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المهن الحساسة، وتمكين المواطنين المقيمين بالخارج من الإدلاء بأصواتهم في أي مكان في العالم، وهي آلية من شأنها تحفيز الشباب على المشاركة السياسية.

- **خفض تكاليف العملية الانتخابية:** على خلاف التصويت التقليدي فإن الاعتماد على التصويت الإلكتروني من شأنه تقليص عدد الموظفين المكلفين بتنظيم عملية الاقتراع والفرز وبالتالي تخفيض الأتعاب المالية في هذا الجانب، وتقليص التكاليف المادية الخاصة بصناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع والمحاضر المختلفة والطباعة والأحبار.

- **تخفيض الترتيبات اللوجستية:** يقع على عاتق الإدارة الانتخابية عدة تحديات بعد توفير كل الإمكانيات المادية منها التصميم والتنسيق، الطباعة، التوزيع، توفير الأمان لمئات الآلاف من الصناديق وللملايين من بطاقات الاقتراع وأوراق الاقتراع والمحاضر المختلفة، ومنها ما قد يترتب عليه إبطال التصويت، إضافة إلى التأهب الأمني من أجل إنجاح العملية الانتخابية، وإدخال التصويت الإلكتروني من شأنه التقليل إلى حد كبير من هذه الترتيبات ونقلها من الجانب الواقعي إلى الجانب الإلكتروني.

- **دقة وسرعة الفرز:** من نتائج التصويت الإلكتروني إمكانية حفظ وتخزين البيانات في أكثر من موقع أصلي وبديل¹¹، ومنع إمكانية إدلاء الناخب بصوته مرتين، والقضاء على أوراق الاقتراع الباطلة وغير الصالحة وإتاحته إمكانية الاقتراع الفارغ أو الأبيض، وهو ما يسمح بالجدولة السريعة للأصوات وإعداد النتائج التي يمكن أن تتم خلال دقائق بعد إقفال باب الاقتراع، وتحد من الأخطاء البشرية وهو ما يزيل هواجس الغموض والشك التي قد تنتاب الناخب أثناء التصويت التقليدي، ويزيد شفافية العملية الانتخابية.

¹⁰ نور الدين بيطاط ونبل كريبش، تقنيات التصويت الإلكتروني كأداة لتحسين العملية الانتخابية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 18، جانفي 2021، ص 416.

¹¹ عبد المجيد رمضان ومعمّر بن عقة، المرجع السابق، ص 50.

- **سرعة الفصل في منازعات الاقتراع:** من أهم نقاط قوة التصويت الالكتروني معالجة البيانات بسرعة وإعطاء تفاصيل آنية وفي أية مرحلة من مراحل التصويت، وهو ما من شأنه إعطاء الفرصة للجهة الفاصلة في الطعون الانتخابية للفصل فيها في وقت وجيز، عكس ما يتطلبه الأمر من وقت في التصويت التقليدي.

- **القدرة على التعامل مع النظم الانتخابية المعتمدة:** النظم الانتخابية هي عبارة عن السبل التي بموجبها يعبر الجسم الانتخابي عن سيادته باختيار ممثليه، ويجري الانتخاب حسب قواعد حسابية تحدد بموجبها هوية الفائز بالانتخابات¹²، وتشير الدراسات إلى وجود ما يقارب (211) نظاما في العالم إلا أن غالبيتها تندرج ضمن ثلاث عائلات رئيسية هي نظام الأغلبية، نظام التمثيل النسبي، والنظم الانتخابية المختلطة، إضافة إلى نظم أخرى تخرج عن نطاق هذه العائلات الثلاث¹³، فخاصية التصويت الالكتروني أنه له الفاعلية والقدرة على التعامل مع هذه النظم، بل الأكثر من ذلك إجراء انتخابات متعددة في نفس الوقت.

- **مواجهة التغيرات الأخيرة في عملية الاقتراع:** قد تحدث تغييرات قبل بدأ عملية التصويت كاستبعاد مترشح من العملية الانتخابية بناء على حكم قضائي وتعويضه بالمترشح الأحق وبالتالي إدراج هذا الأخير في قائمة المترشحين أو وفاة مترشح ما يتطلب الأمر إدراج مترشح آخر، فاعتمادا على الطريقة التقليدية لا يمكن إدراج المترشح الجديد وسحب مترشح آخر، أما باستعمال التصويت الالكتروني وما يتمتع به من مرونة يمكن إجراء التعديلات في حينها باستعمال البرمجيات.

- **منع التلاعب والغش والتزوير:** نتيجة لاستخدام تقنية التصوير واستخدام البيانات الحيوية يستحيل قيام شخص آخر غير الناخب بالإدلاء بالصوت الانتخابي، ومن ثم يتم درء عمليات انتحال الصفة بشكل تام، إضافة إلى أن التصويت الالكتروني يتيح إصدار مطبوع ورقي لكل صوت أدلى به الناخب يثبت بيانات التصويت لدرة أي تحايل أو تزوير أو تغيير في إرادة الناخب¹⁴.

- **قابليته للتجريب القبلي:** يتيح نظام التصويت الالكتروني للإدارة الانتخابية إمكانية إجراء محاكاة أو إجراء يوم انتخابي افتراضي للتأكد من سلامته وصلاحيته وتقادي الإشكالات التي قد تطرح يوم الاقتراع وتعيق سيره، وهي إمكانية الغير متاحة في التصويت العادي، وهي هذا الإطار وبتاريخ 08-

¹² سرهنك حميد البرزنجي، المرجع في الانتخابات تنظيرا وتطبيقا الكتاب الأول الأسس النظرية للانتخابات، دار الفكر والقانون، الطبعة الأولى، 2021، ص 147.

¹³ سرهنك حميد البرزنجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2015، ص 124.

¹⁴ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 229.

08-2022 فتح نظام التصويت الالكتروني التابع للبريد السويسري المجال أمام قراصنة الانترنت الأخلاقيين لمهاجمته في محاولة لكشف الثغرات الأمنية وتجاوزها¹⁵، وهي صورة من صور القابلية للتجريب القبلي.

- أكثر فائدة للحصول الإحصائي والبحث: إذا تم ربط نظام التصويت الالكتروني بنظام تحليل إحصائي، يمكن أن تساعد نتائج الإحصاء في دعم متخذ القرار، كما يمكن أن تشكل هذه البيانات مادة خام للباحثين في المجالات الأكاديمية والتطويرية لإنتاج معرفة جديدة¹⁶.

الفرع الثالث: عيوب التصويت الالكتروني.

- تقليل المشاركة في العملية الانتخابية: يرى البعض أن نهوض الناخب يوم الاقتراع والاستعداد له والسير إلى أماكن الاقتراع يوفر للناخب شعورا بأهمية الحدث السياسي والذي يؤثر على مختلف جوانب الحياة، والاعتماد على التصويت الالكتروني وتسهيل إجراءاته يقلل من أهمية الحدث لدى الناخب، ما يؤثر سلبا على المشاركة في العملية الانتخابية¹⁷.

- الإخلال بمبدأ سرية الاقتراع: ونعني بسرية الاقتراع قيام الناخب بالإدلاء بصوته دون أن يعلم أحد بالموقف الذي اتخذ في جو من الحرية الكاملة بعيد عن الأنظار ودون أي تدخل من اللجنة المشرفة على الانتخابات¹⁸، ويرى البعض أن هذه السرية لا يوفرها التصويت الالكتروني خاصة في الأنظمة التي تجمع بين التأكد من البيانات الشخصية للمواطنين والإدلاء بالأصوات.

- الإخلال بمبدأ المساواة بين الناخبين: تتحقق المساواة عن طريق وضع شروط عامة للناخبين بغض النظر على مستواهم الثقافي وقدرتهم المالية وجنسياتهم¹⁹، والتصويت الالكتروني من شأنه المساس بهذه المساواة نظرا لعدم قدرة كافة الناخبين على اقتناء الوسائل التكنولوجية الحديثة نظرا لمستوياتهم المادية المختلفة، واختلاف قدرات الناخبين في استعمال التكنولوجيا الحديثة نظرا لمستواهم العلمي.

¹⁵ موقع www.swissinfo.ch، اطلع عليه بتاريخ 12-08-2022 على الساعة 19:45.

¹⁶ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 231.

¹⁷ محمد مصباح محمد الناجي، النظام نفس المرجع، ص 232.

¹⁸ سرهنك حميد البرزنجي، المرجع في الانتخابات تنظيرا وتطبيقا الكتاب الأول الأسس النظرية للانتخابات، المرجع السابق، ص 224.

¹⁹ سرهنك حميد البرزنجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، المرجع السابق، ص 213.

- انتهاك الشفافية والخصوصية نتيجة المخاطر التقنية للتصويت الالكتروني: يرى بعض معارضي نظام التصويت الالكتروني أن في التصويت الالكتروني خطر التلاعب بالنظام إما من الداخل من قبل من لديهم امتياز الوصول إلى النظام أو من الخارج من قبل القراصنة.

- المخاطر الأمنية: التصويت الالكتروني تحيطه مجموعة من المخاطر الأمنية منها ما يتعلق بالشركة المنتجة لأجهزة التصويت الالكتروني وإمكانية تلاعبها في البرمجيات ومنها ما يتعلق بالعاملين بالنظام وإمكانية التلاعب بالنتائج، إضافة إلى الهجمات الالكترونية التي من شأنها عرقلة أو تعطيل سير العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: أنظمة التصويت الالكتروني.

أظهرت التجارب الدولية أن هناك عدة نظم للتصويت الالكتروني تختلف من نظام إلى آخر بحسب التكنولوجيا المستخدمة، ويمكن إدراج هذه النظم ضمن ثلاث عائلات أساسية، نظام التصويت الالكتروني باستخدام الوسائط الورقية (الفرع الأول)، ونظام التصويت الالكتروني المباشر (الفرع الثاني)، نظام التصويت الالكتروني عن بعد (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نظام التصويت الالكتروني باستخدام الوسائط الورقية.

تعد نظم التصويت الالكتروني باستخدام الوسائط الورقية عملية متطورة لاستخدام الآلات الميكانيكية والتي تمثل أول استخدام لآلات التصويت في العملية الانتخابية وذلك خلال الستينيات من القرن الماضي²⁰، وتشمل هذه العائلة نوعين من النظم، نظم البطاقات المثقوبة (أولا) ونظم المسح الضوئي (ثانيا).

أولا: أنظمة البطاقات المثقوبة Punch-Card Voting

في هذا النظام يقوم الناخبون بإحداث الثقوب في البطاقات الانتخابية باستخدام أدوات تثقيب خاصة يزودون بها للإشارة إلى من يختارونه من المرشحين بعد التصويت ويجوز للناخب توصيل البطاقة مباشرة إلى جهاز تبويب الأصوات المحسوب في مكان الاقتراع أو وضع البطاقة في صندوق الاقتراع، الذي ينقل في وقت لاحق إلى موقع مركزي للتبويب²¹.

²⁰ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 238 و 239.

²¹ عبد المجيد رمضان ومعمّر بن عقة، المرجع السابق، ص 19.

في الولايات المتحدة الأمريكية هناك نوعين شائعين من البطاقات المثقوبة الأولى بطاقة **Votomatic** يتم فيها تعيين أرقام لأماكن إحداث الثقوب للإشارة إلى الأصوات فيكون رقم الثقب هو المعلومة الوحيدة المطبوعة على البطاقة حيث تطبع قائمة المرشحين وإرشادات إحداث الثقوب في كتيب مستقل، والثانية بطاقة **Datavote** ويطبع اسم المرشح على بطاقة الاقتراع بالجوار من مكان إحداث الثقب²².

هذا النظام وان عرف انتقادات مفادها أنه لا يعد تصويتا الكترونيا لعدم وجود نظام متكامل لتصويت الالكتروني، إلا أن الاستخدام الجزئي للتكنولوجيا في عملية التصويت هو من قبيل التصويت الالكتروني، لأن إدخال التكنولوجيا على مرحلة من مراحل التصويت يمثل قيمة مضافة لعملية التصويت، ومن ثمة لا يشترط لمفهوم التصويت الالكتروني أن يتم باستخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحله²³.

ثانيا: أنظمة المسح الضوئي Ocular Scanner/ optical

يعتمد هذا النظام على بطاقات تحمل اسم جميع المرشحين، ويقوم الناخب بوضع علامة أمام المرشح الذي يرغب الناخب في فوزه، ويستخدم لقراءة البطاقات وعدّها قارئ ضوئي مرتبط بجهاز الحاسوب²⁴.

ولهذا النظام أربعة صور وهي: نظام المسح بواسطة القراءة الضوئية للعلامات، نظام المسح الضوئي بالتعرف الضوئي على الحروف، نظام المسح الضوئي بالتعرف الذكي على الحروف، ونظام تكنولوجيا الصور²⁵.

الفرع الثاني: نظام التصويت الالكتروني المباشر.

زمنيا بعد ظهور نظام التصويت الالكتروني باستخدام الوسائط الورقية ظهر نظام التصويت الالكتروني المباشر كنتيجة لتطور تكنولوجيا الحاسوب، وهذا النظام يفرض على الناخب استخدام أدوات الكترونية لتحديد خياره مباشرة كاستخدام آلة تعمل عن طريق لمس الشاشة (أولا) أو قلم الكتروني (ثانيا).

²² جمال محمد حسن، المرجع السابق، ص 153-154.

²³ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 240.

²⁴ عبد العالي هبال، التصويت الالكتروني تجارب دولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص 78.

²⁵ جمال محمد حسن، المرجع السابق، ص 196-197.

أولاً: نظام لمس الشاشة Touch Screen

يقوم الناخب من خلال هذا النظام بإدخال رقم الهوية الخاص به، لتظهر هـ بعد ذلك على الشاشة صور أو رموز المرشحين، فيقوم الناخب بلمس صورة أو رمز المرشح الذي يرغب في اختياره، ثم ينتقل هذا الاختيار تلقائياً إلى ذاكرة الجهاز لكي يتم تخزينه دون تغيير لحين بدأ عملية فرز الأصوات وحصرها والعد وإعلان النتائج²⁶.

ثانياً: نظام القلم الرقمي Digital Pen

يقوم الناخب في هذا النظام بوضع علامة على ورق من نوع خاص، فيتعرف القلم الالكتروني إلى الحركات عند رأس القلم ويسجلها، كما يترك في نفس القوت أثراً من الحبر على الورق، ويحتوي هذا الورق على مخططات من النقط المجهرية التي تتيح للقلم أن يتعرف إلى موضع العلامة على الورق الرقمي، بعد ذلك يمكن تحميل البيانات المخزنة داخل القلم إلى جهاز حاسوب وتحول البرمجيات الخاصة بالبيانات إلى نص²⁷.

الفرع الثالث: نظام التصويت الالكتروني عن بعد.

يقصد به التصويت الذي يتم بواسطة أجهزة الكترونية غير خاضعة لتحكم مسؤولي الانتخابات بحيث يمكن للناخب التصويت من أي مكان يكون فيه حتى ولو كان خارج إقليم بلاده،، ولهذا النظام عدة صور التصويت عبر الانترنت (أولاً)، التصويت باستخدام الهاتف (ثانياً).

أولاً: التصويت عبر الانترنت.

أقرب الكثير من دول العالم مثل سويسرا وبلجيكا مبدأ تصويت الناخب من أي مكان في العالم باستخدام الانترنت، وذلك إما باستخدام رقم سري يصل إلى الناخب عن طريق البريد المسجل أو البريد الالكتروني أو باستخدام بطاقة هوية ذكية تحتوي على شريحة الكترونية بها سائر بيانات الناخب بحيث يتم قراءة محتوياتها من خلال قارئ كروت موصول بالكمبيوتر²⁸.

²⁶ محمد مصباح محمد الناجي، نفس المرجع، ص 243.

²⁷ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 244.

²⁸ عبد العالي هبال، المرجع السابق، ص 78.

ثانيا: التصويت باستخدام الهاتف.

في هذا النظام يقوم الناخب بالاتصال بالنظام الالكتروني الذي يعمل على إتاحة خيارات من خلال أرقام الهاتف، ويقوم الناخب باختيار الرقم المناسب الذي يشير إلى المرشح الذي يريده، ويمكن في الأنظمة الحديثة إتاحة أكثر من مرحلة من الاختيار، حيث يقوم الناخب على سبيل المثال باختيار رقم المنطقة أولا ثم رقم المرشح، ويتيح النظام الفرصة في نفس الوقت لعدد كبير من المرشحين للاختيار²⁹.

ومن صور استخدام الهاتف في التصويت هو التصويت عن طريق الرسائل النصية sms، وهي رسالة نصية مكتوبة عن طريق لوحة أزرار الهاتف النقال وترسل اختيار الناخب عبر شبكات الهاتف النقال³⁰.

المبحث الثاني: إمكانية تطبيق التصويت الالكتروني في الجزائر.

يعد الانتقال من نظام التصويت التقليدي نحو التصويت الالكتروني من الخدمات التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في إطار تجسيد الإدارة الالكترونية لنقادي مشكل الشفافية وارتفاع التكاليف والصعوبة في الحصول على النتائج في كل استحقاق انتخابي، وهو ما من شأنه خلق جسر من الثقة بين المواطن والإدارة الانتخابية من جهة والمواطن والحكومة من جهة ثانية، إلا أن تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع يتطلب آليات (المطلب الأول)، ولا يمكن الحديث عن تجسيد هذا المشروع دون إبراز دور السلطة المستقلة للانتخابات باعتبارها الجهة الأساسية المنوط بها تنظيم والإشراف على الانتخابات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آليات تجسيد التصويت الالكتروني.

يقتضي تجسيد مشروع التصويت الالكتروني مجموعة من المقومات لا يمكن بدونها أن يكمل بالنجاح، وهي مقومات تكمل بعضها البعض، فادا توفرت الإرادة السياسية لتحقيق هذا المشروع (الفرع الأول)، واقتنعت الإدارة الشعبية بهذا المشروع (الفرع الثاني)، أصبح لزاما توفير الإطار القانوني لهذا المشروع من أجل تجسيده على أرض الواقع (الفرع الثالث).

²⁹ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 247.

³⁰ جمال محمد حسن، المرجع السابق، ص 196-203.

الفرع الأول: الإرادة السياسية.

يجب أن تكون الدولة حريصة على تمكين مواطنيها من مباشرة حقوقهم السياسية والمدنية طبقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية، ومن هذه الحقوق الحق في التصويت في الانتخابات بكافة أنواعها بالشكل التي تراه مناسباً من خلال الوسائل والإمكانيات المتاحة لها سواء كانت تقليدية أو الكترونية.

وعرفت الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم عدة استحقاقات انتخابية، إلا أن القاسم المشترك بين هذه الاستحقاقات بمختلف أنواعها الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية اللجوء إلى الطرق التقليدية في عملية التصويت، وأمام التجارب الدولية المختلفة لإدخال التكنولوجيا في عملية التصويت والفرز أصبح لزاماً على الدولة الجزائرية اللجوء إلى تقنية التصويت الإلكتروني نظراً لما توفره هذه التقنية من مزايا من خلال تقريب الإدارة الانتخابية من المواطن، وتقليل نفقات العملية الانتخابية.

إن أي مشروع حكومي يجب أن ترافقه إرادة سياسية، ومعناها أن السلطة الحاكمة تؤمن بتنفيذ المشروع وتدعمه وتوفر له ما يتطلبه لإنجاحه³¹، هذه الإرادة السياسية يجب أن تراعي أمرين مهمين من خلالهما يمكن تحقيق الفعالية نحو التوجه إلى تجسيد التصويت الإلكتروني:

أولاً: يجب تحقيق إجماع سياسي.

إن الأطراف السياسية الفاعلة في الجزائر من منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية وشخصيات وطنية لها ثقلها في الجانب السياسي قد تعارض فكرة التصويت الإلكتروني نظراً لمخاوف أمنية محضة تتعلق بالقرصنة أو مخاوف تتعلق بمؤسسي نظام التصويت الإلكتروني وما قد يضعونه من برمجيات من أجل التلاعب بنتائج الانتخابات، لذا يجب على السلطة الحاكمة في الجزائر العمل على إيجاد إجماع سياسي حول فوائد التصويت الإلكتروني.

إن الإجماع السياسي المطلوب من أجل الذهاب إلى تجسيد فكرة التصويت الإلكتروني لا يتطلب موافقة جميع الفاعلين السياسيين، وإنما يكفي موافقة الأغلبية لاسيما الفاعلين السياسيين المؤثرين في الحياة السياسية.

ويجب على السلطة الحاكمة في الجزائر أن تجعل من هدفها في تجسيد التصويت الإلكتروني آلية من أجل تقريب الإدارة الانتخابية من المواطن وتحفيزه على المشاركة السياسية، والابتعاد عن محاولة

³¹ خنافيف محمد ومعيزي قويدر، التصويت الإلكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، ص 59.

إظهار البراعة في استخدام التكنولوجيا وإعطاء صورة عن تقدم البلاد لأن أي فشل قد يسبب إحراجاً داخلياً وخارجياً.

ثانياً: يجب توفير الإمكانيات المادية والبشرية.

تتجلى الإرادة السياسية في تجسيد التصويت الإلكتروني على أرض الواقع من خلال توفير العنصر المالي الكافي لأجل جلب التكنولوجيا اللازمة، والعنصر البشري الكفاء الذي يسمح ببناء الأنظمة والبرامج، وتشغيلها، مع توفير إمكانيات التكوين والتدريب والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق أنظمة التصويت الإلكتروني³².

يجب أن تعكس أجهزة التصويت القيم الديمقراطية وتعالج جميع المخاوف المتعلقة بالتصويت الإلكتروني من خلال قدرتها على التصدي للثغرات الأمنية التي قد تظهر، ومع وجود عنصر بشري كفاء يمكنه معالجة هذه الثغرات ومواجهة التحديات الأمنية يزيد الثقة لدى الفاعلين في الحياة السياسية حول جدية الإرادة السياسية في التوجه نحو تجسيد فكرة التصويت الإلكتروني.

الفرع الثاني: الإرادة الشعبية.

إن تكريس مبدأ سيادة الشعب في إدارة شؤونه لا يمكن تجسيده على أرض الواقع دون انتخابات يشارك فيها الشعب، فالشعب هو مدار العملية الانتخابية ومناطها، فهي له قد وجدت ولأجله تطبق، لذلك رأيه مهم وضروري من أجل اللجوء إلى التصويت الإلكتروني، ومن ثمة فإن الهيئة الناجبة إذا لم تدرك أهمية التصويت الإلكتروني وفوائده وتعرفت على الوسائل والأدوات المعتمدة فسيكون مآل المشروع الفشل لا محالة، لذا وجب على الإدارة الانتخابية في الجزائر السعي إلى:

أولاً: نشر التوعية الانتخابية.

تهدف التوعية الانتخابية إلى التشجيع على المشاركة في الانتخابات وتعزيز الديمقراطية وإعطاء الناخبين تفاصيل العملية الانتخابية من المفاهيم والإجراءات وهي جزء من الثقافة السياسية³³، لذا يجب على الإدارة الانتخابية العمل على نشر ثقافة التصويت الإلكتروني باستعمال كل الطرق المتاحة لاسيما منها عقد ملتقيات ومؤتمرات محلية ودولية في الجامعات أو بالتنسيق مع الأحزاب السياسية وكل الفاعلين في العملية الانتخابية.

³² عبد المجيد رمضان ومعمار بن عقة، المرجع، ص 109.

³³ وهاج خضير عباس وسها زكي نوري، آلية التصويت الإلكتروني في الانتخابات البرلمانية: دراسة لتطوير التجربة الانتخابية في العراق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 04، السنة السابعة 2015، ص 455.

ولا يمكن في هذا المجال إنكار دور وسائل التواصل الحديثة من منصات اجتماعية ومواقع الكترونية وإعلام الكتروني، فضلا عن وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمكتوبة في لعب دور مهم في إقناع الناخبين باللجوء إلى التصويت الإلكتروني، والإطلاع على تجارب الدول الأخرى التي أخذت بالتصويت الإلكتروني والنتائج التي توصلت إليها، لذلك لابد من توظيفها واستخدامها لإشاعة التوعية بماهية التصويت الإلكتروني، وبدون هذه التوعية لا يمكن للانتخابات أن تؤدي أهدافها المنشودة .

ثانيا: الاستماع بجديّة للمخاوف.

قد يكون للجهات الرئيسية الفاعلة في الميدان الاجتماعي، مثل منظمات المجتمع المدني والخبراء، مواقف ومخاوف قوية بشأن التصويت الإلكتروني، لذا من الأفضل أن تكون تلك الجهات جزءاً من التخطيط لتطبيق التصويت الإلكتروني منذ وقت مبكر، على حدّ سواء، من خلال تزويدهم بمعلومات وفيرة عن فكرة النظام المخطط، والسماح لهم بطرح مخاوفهم في المراحل المبكرة، عندما يكون هناك ما يكفي من الوقت لمعالجتها.

تأخذ هذه المخاوف عدة أشكال منها ما هي ذات طابع أمني يتعلق بالمخاطر التي قد يتعرض لها النظام بمناسبة الانتخابات، ومنها ما هي ذات طابع سياسي وهي خشية بعض المشاركين في العملية الانتخابية من استعمال تقنية التصويت الإلكتروني في تزوير الانتخابات، ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي بحيث يرى البعض أن التصويت الإلكتروني يعزّز الفجوة الرقمية، لكونه أكثر جاذبية للأغنياء والمتعلمين، ويرى آخرون بأنّ أيّ إنفاق على التصويت الإلكتروني يعدّ رفاهية في حين يفتقد المواطنون إلى احتياجاتهم اليومية الأساسية، فمن الضروري من أجل إقناع الناخبين بأهمية اللجوء إلى التصويت الإلكتروني إيجاد صيغة توازن بين القبول ببعض المخاطر التي ينتجها التصويت الإلكتروني مقابل الحصول على فوائد الأخذ به.

ثالثا: منح الوقت الكافي للمشروع.

من أجل الوصول إلى قبول شعبي بضرورة وأهمية اللجوء إلى التصويت الإلكتروني يجب إعطاء الوقت الكافي للمواطنين حتى يودعوا ثقتهم في التصويت الإلكتروني، فمن الناحية العملية يقتضي الأمر وقتاً طويلاً وإطلاعا على تجارب الدول التي استعملت التصويت الإلكتروني وبناء الثقة في استعمال التكنولوجيا في المراحل التي تسبق عملية التصويت مثل التسجيل الإلكتروني للقوائم الانتخابية وإيداع قوائم الترشيحات الكترونياً، كون أن نجاح عملية التسجيل الإلكتروني للقوائم الانتخابية ووجود قائمة انتخابية الكترونية معترف بمصداقيتها لدى الفاعلين في الساحة الانتخابية من شأنه القبول بالتصويت الإلكتروني لارتباطه بوجود قائمة انتخابية الكترونية.

الفرع الثالث: توفير الإطار القانوني.

يجب أن يحاط التصويت الإلكتروني بإطار قانوني دقيق، يتيح له حرية العمل وفاعلية الحركة، وفي نفس الوقت يضبطه بضوابط قانونية دقيقة تصب في تحقيق الأهداف التي وضعت له، وهذا يتطلب وجود منظومة تشريعية متكاملة مرنة ومحكمة في آن واحد، وملائمة لطبيعة التصويت الإلكتروني، ومحافظة على خصائص القاعدة القانونية³⁴.

ومن التشريعات التي أقرت قوانينها على إمكانية استخدام التكنولوجيا في العمليات الانتخابية التشريع المصري التي نصت المادة 03 فقرة أخيرة من القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للانتخابات "وللهيئة أن تقرر استخدام وسائل الاتصال والتصويت والحفظ الإلكترونية المؤمنة، في كل أو بعض مراحل إجراء الاستفتاءات والانتخابات على النحو الذي تنظمه، ويجوز لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والكفاءة لانجاز عملها في هذا الشأن، بشرط أن تتوفر فيه الاستقلالية والحياد"

وعليه يجب على المشرع الجزائري مراجعة النصوص القانونية التي لها علاقة بالتصويت الإلكتروني لملاءمة النص القانوني الموجود مع إدخال التقنية الحديثة في التصويت، على أن يحدد في هذا الإطار كيفية إجراء التصويت الإلكتروني والوسائل والمعايير المعتمدة، وعدم إبقاء المسألة على الاجتهادات والتي قد يرى فيها البعض فيها انحيازاً لمجرد وقوع أخطاء وذلك لعدم إحاطتها بالجانب القانوني.

المطلب الثاني: دور السلطة المستقلة للانتخابات.

السلطة المستقلة للانتخابات هي الهيئة المكلفة دستوريا بالإشراف على الانتخابات منذ استدعاء الهيئة الناجبة وإلى غاية إعلان النتائج المؤقتة، فهي الجهة المخولة لتطبيق مشروع التصويت الإلكتروني، فهل الإطار التشريعي الموجود حالياً يسمح بتفعيل التصويت الإلكتروني (الفرع الأول)، وإذا كان الجواب بالإيجاب، ما هو دورها في بناء المشروع (الفرع الثاني)، وما النموذج المقترح لتفعيل التصويت الإلكتروني (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الأساس القانوني.

سبق الإشارة إلى أنه يجب على المشرع الجزائري التدخل من أجل تعديل القانون العضوي رقم 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات من أجل تمكين السلطة المستقلة من تجسيد التصويت الإلكتروني على

³⁴ محمد مصباح محمد الناجي، المرجع السابق، ص 251.

أرض الواقع ومطابقة الأحكام المتعلقة بالتصويت مع مقتضيات التصويت الالكتروني من حيث تسجيل الناخبين والمنتخبين وتحديد القوائم وسير عملية التصويت والإعلان عن النتائج، ومعاينة الإخلال بهذه العملية.

وان كان البعض يرى أنه يجب أن يكون اللجوء إلى التصويت الالكتروني بنص دستوري، إلا أننا نرى خلاف ذلك لأن الدساتير تنص على الحق العام في الانتخابات وتضع المبادئ الرئيسية لهذا الحق ولا تضع وسيلة معينة لمباشرة الحق في التصويت، فاستعمال وسيلة معينة تقليدية أو حديثة هو من اختصاص المشرع.

إن التحول نحو نظام التصويت الالكتروني أصبح ضرورة ملحة من أجل القضاء على الأعمال الإدارية التقليدية التي تواجه مشكل الشفافية وارتفاع التكاليف، والصعوبة في الحصول على النتائج في كل استحقاق انتخابي، فهل التشريع الانتخابي الحالي كفيل بضمان اللجوء إلى تطبيق التصويت الالكتروني ؟

نميل للقول أن القانون العضوي رقم 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات كفيل بضمان لجوء السلطة المستقلة للانتخابات للتصويت الالكتروني، وذلك من خلال:

- نص المادة 31 من القانون العضوي رقم 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات والتي تنص على أن " يتخذ رئيس السلطة المستقلة كل التدابير من أجل ضمان السير العادي للعمليات الانتخابية والاستفتاءية وضمان مصداقية وشفافية وصحة نتائجها ومطابقتها للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول"، فهذا النص بمفهومه الواسع يتيح للسلطة المستقلة إمكانية تطبيق التصويت الالكتروني لما لهذه الآلية من إمكانيات تقنية تضمن سلامة ونزاهة العملية الانتخابية.

- سلطة التنظيم المعترف للسلطة المستقلة في مجال الانتخابات باعتبارها سلطة إدارية مستقلة، والتي تمكنها من تنظيم التصويت الالكتروني.

- التجربة العملية أثبتت لجوء السلطة المستقلة للانتخابات إلى استعمال النظم المعلوماتية عبر تطبيقات خاصة في عدة مراحل من سير العملية الانتخابية، بحيث أن القوائم الانتخابية أصبحت الكترونية، وإيداع استمارات الترشح ومعالجتها أصبح هو الآخر الكترونياً، وسير اللجنة الانتخابية البلدية والولائية أصبح يعتمد على المعلوماتية، وذلك دون التعديل في النص القانوني بحيث أدرجت المعلوماتية دون تعديل في القانون.

- توفر الحماية الجزائية لعملية التصويت الالكتروني من خلال نص المادة 283 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والتي تنص على أن "تعاقب الأفعال الماسة بأنظمة المعالجة الآلية

للمعطيات الانتخابية أو محاولة المساس بها، حسب الحالات، وفق أحكام المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7 من قانون العقوبات.

انه وبالرغم من إمكانية تجسيد التصويت الالكتروني في ظل القانون العضوي 01-21، فان هذه الإمكانيات محدودة، لأن نظام التصويت يعتمد أساسا على التصويت من مكاتب الاقتراع، ما يعني عدم إمكانية تفعيل التصويت الالكتروني عن بعد.

الفرع الثاني: بناء مشروع التصويت الالكتروني.

تعد السلطة المستقلة للانتخابات الهيئة المشرفة على تنظيم الانتخابات منذ استدعاء الهيئة الناجبة إلى غاية إعلان النتائج المؤقتة، وهي هيئة دائمة لا تنتهي مهامها بانتهاء العملية الانتخابية القائمة، وإنما تستمر في أداء مهامها لاسيما في تطوير أدائها في تنظيم العمليات الانتخابية، وأصبح من الضروري على السلطة المستقلة التوجه نحو تنظيم التصويت الكترونيا لما يتميز به من فوائد كبيرة مقارنة بساليبته، وفي هذا الإطار يجب على السلطة المستقلة قبل البدء في بناء مشروع التصويت الالكتروني إلقاء نظرة حول الإمكانيات الموجودة وتحديد الحاجيات وفق معايير محددة:

أولاً: الأدوات المتاحة.

- توفر الإدارة الجزائرية على السجل الآلي الوطني للحالة المدنية الذي أنشأته وزارة الداخلية سنة 2014 والذي يوفر المعلومات عن هوية الأشخاص من اسم، لقب، تاريخ ومكان ميلاد، اسم الأب والأم.

- رقمنة أماكن الإقامة لكل مواطن جزائري وتزويده برقم وطني لا يشترك فيه أكثر من شخص، وهو ما من شأنه توزيع الناخبين بشكل يضمن التوازن ومعرفة المكان الذي يقوم فيه الناخب بالتصويت الالكتروني.

- رقمنة البطاقة الوطنية للهيئة الناجبة والقوائم الانتخابية للبلديات والقوائم الانتخابية والجالية الوطنية بالخارج، وهو العمل الذي أشرفت عليه خلية الرقمنة والأنظمة المعلوماتية والاتصالات التابعة للسلطة المستقلة اعتمادا على الإحصائيات التي كانت بحوزة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية قبل استحداث السلطة المستقلة.

ثانياً: تحديد الحاجيات.

بعد تقييم البنية التحتية المحلية واتخاذ قرار بضرورة التوجه نحو نظام التصويت الالكتروني، يجب على السلطة المستقلة قبل شراء وسائل التكنولوجيا إتباع نهج منظم في اختيار وشراء التكنولوجيا، يبدأ

باختيار الحلول التكنولوجية ذات التكلفة الفعالة ودراسة جوانب الاستدامة بحيث يجب على السلطة المستقلة أن تضع من بين أهدافها الاعتماد على التصويت الإلكتروني والفرز الإلكتروني في جميع العمليات الانتخابية اللاحقة ولا يجب أن يتوقف عند إجراء عملية انتخابية واحدة أو أكثر، ثم شراء وسائل التكنولوجيا التي وقع عليها الاختيار بإتباع إجراءات شراء سليمة.

إن اختيار وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة وفعالة لا يكفي لوحده لنجاح العملية بل يتطلب الأمر العنصر البشري الكفء الذي يسهر على تجسيد العملية في أرض الواقع بإنتاج نظام معلوماتي لتسيير العملية وحمايته من التهديدات الخارجية، وفي هذا الإطار لابد على السلطة المستقلة الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت نظام التصويت الإلكتروني.

الفرع الثالث: النموذج المقترح.

سبقت الإشارة إلى القول أنه يوجد عدة أنظمة للتصويت الإلكتروني، إلا أنه بتفحصها نجد أنها لا تخرج عن نظامين اثنين، الأول نظام التصويت الإلكتروني الموقعي أي التصويت من مركز التصويت، بحيث أن الناخب يتجه نحو مركز الاقتراع ويدلي بصوته لكن الكترونيًا، والثاني نظام التصويت عن بعد بمعنى أن الناخب يدلي بصوته خارج مركز التصويت باستعمال أدوات مختلفة.

الجزائر وسعيًا منها لتطبيق التصويت الإلكتروني يجب أن يكون سعيها سلسًا وتدرجيًا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين الناخبين في استعمال التكنولوجيا بحيث توجد فئة كبيرة لاسيما كبار السن ليس لها دراية باستعمال التكنولوجيا، إضافة إلى التكلفة الباهضة لاقتناء وسائل التصويت الإلكتروني خاصة إذا علمنا أنه وفقًا لإحصائيات انتخاب المجالس الشعبية البلدية والولائية التي أجريت يوم 27-11-2021 وجود 13326 مركز اقتراع و61676 مكتب تصويت³⁵ موزعين على 1541 بلدية على القطر الوطني.

في رأينا، فإن النموذج المقترح لإجراء التصويت الإلكتروني كمرحلة أولى هو التصويت الإلكتروني الموقعي أي التصويت من مكتب التصويت مع الإبقاء على التصويت بالطريقة التقليدية، سواء بالنسبة للناخبين داخل أو خارج الوطن، وذلك باقتناء آلات ميكانيكية مزودة بشاشة رقمية مخزن فيها بيانات الناخبين ومدرج فيها أسماء المترشحين، وتتيح للناخب الحق في التأكد من تسجيل رغبته الانتخابية بموجب وصل يمكن الاطلاع عليه على الشاشة، إلا أنه لا يمكن طبعه تقاديا للتلاعب بالأصوات، وهذا النظام هو الأنجع في نظرنا للأسباب التالية:

³⁵ موقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات www.ina-elections.dz أطلع عليه يوم 21-08-2022 على الساعة 14:22.

- الإطار القانوني الموجود حاليا لا يسمح بإجراء التصويت عن بعد، وإنما يعتمد أساسا على التصويت من مكاتب التصويت.

- التصويت الإلكتروني من مكتب التصويت يبقى دائما لدى الناخب ذلك الشعور بأهمية الانتخابات من خلال نهوضه يوم الاقتراع والتوجه إلى مكتب الاقتراع والإدلاء بصوته في جو يسوده التنافس والحماس.

- إدخال ثقافة استعمال التقنية في العمليات الانتخابية، وزرع الثقة تدريجيا في نتائج الانتخابات باستعمال التصويت الإلكتروني، بحيث كلما كانت مدة ظهور النتائج قصيرة كلما زادت الثقة في التصويت الإلكتروني وفي شفافية ونزاهة الانتخابات.

- إعطاء الفرصة للسلطة المستقلة للانتخابات لتقييم التجربة الأولية ومن ثمة البحث عن حلول جديدة لتطبيق التصويت الإلكتروني.

الخاتمة.

من خلال ما تطرقنا إليه نستخلص عددا من النتائج منها:

- ساهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في لعب دور حيوي في دعم الديمقراطية، وذلك من خلال إتاحة أدوات عديدة للتعبير في المجال السياسي، وأداة جديدة للتعبير عن الإرادة الانتخابية من خلال توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الحق الانتخابي.

- لم تعد العوائق التكنولوجية والأمنية هاجسا أمام تطبيق التصويت الإلكتروني، بحيث أن جل دول العالم أصبحت تسعى إلى تجسيد التصويت الإلكتروني، لما يتمتع به من نقاط قوة مقارنة بنقاط الضعف.

- حان الوقت في الجزائر من أجل تجسيد التصويت الإلكتروني على أرض الواقع من خلال توفير البيئة الملائمة لهذا النظام من تشريعات أساسية وتنظيمات وموارد مالية وبشرية كافية.

- ضرورة لعب السلطة المستقلة للانتخابات دورها من أجل تجسيد التصويت الإلكتروني من خلال توفير نظرة مستقبلية شاملة حول فكرة التصويت الإلكتروني من خلال عقد المؤتمرات والملقيات والاستفادة من تجارب الدول التي اعتمدت هذا النظام.